

تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية من خلال مؤشرات مالية ونقدية من 2002 الى 2020

Evaluating the financial performance of Algerian banks through financial and Monetary indicators from 2002 to 2020

قصاص شريفة¹ / Kassas Cherifa¹

¹ جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، arwa1298@yahoo.fr

تاريخ النشر: 17/06/2023

تاريخ القبول: 01/06/2023

تاريخ الاستلام: 14/04/2023

ملخص:

يهدف من هذا العمل الى تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال استخدام البيانات والمعطيات المالية والنقدية، خاصة ما تعلق بالربحية والسيولة. ولأجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال قراءة هذه المؤشرات وتحليلها للتوصل لنتائج أساسية واكتشاف الانحرافات والعمل على وضع استراتيجية فعالة لمواصلة النشاط. وقد تم التوصل الى تميز البنوك الخاصة بكفاءة عالية في استثمار أموال المالكين وبالتالي تحقيق عائد أكبر من البنوك العمومية.

كلمات مفتاحية: منظومة مصرفية، أداء مالي، العائد على الأصول، العائد على الأموال الخاصة.

تصنيف JEL: G34، E4، G33

Abstract:

This work aims to evaluate the performance of the Algerian banking system through the use of financial and monetary data and data, especially those related to profitability and liquidity. For this, the descriptive analytical approach was relied upon by reading and analyzing these indicators to reach basic results, discover deviations, and work on developing an effective strategy to continue the activity. The distinction of private banks has been reached with high efficiency in investing the money of the owners, and thus achieving a greater return than public banks.

Keywords: Banking system, return on assets, return on private funds, performance.

Jel Classification Codes: : G34، E4، G33

Résumé:

Ce travail vise à évaluer la performance du système bancaire algérien à travers l'utilisation des données et données financières et monétaires, notamment celles liées à la rentabilité et à la liquidité. Pour cela, l'approche analytique descriptive s'est appuyée sur la lecture et l'analyse de ces indicateurs pour atteindre des résultats de base, découvrir des écarts et travailler à l'élaboration d'une stratégie efficace pour poursuivre l'activité. La distinction des banques privées a été atteinte avec une grande efficacité dans l'investissement de l'argent des propriétaires, et réalisant ainsi un rendement supérieur à celui des banques publiques.

Mots-clés: Système bancaire, performance financière, rendement des actifs, rendement des fonds privés.

Codes de classification de Jel: : G34، E4، G33

1. مقدمة:

إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي لأية دولة ، ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات وتقديم الخدمات المصرفية المتعددة والمتنوعة ، والتي أصبحت المصارف الحديثة تتنافس لتوفيرها للعملاء .

تتكون المنظومة المصرفية لأية دولة من نوعين من المؤسسات ، البنك المركزي والبنوك التجارية ، شهدت الأخيرة - نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي - العديد من التطورات تمثلت أساسا في التوجه نحو البنوك الشاملة ، الاندماجات المصرفية ، التوسع في استخدام المصارف الالكترونية وتبني إدارة الجودة الشاملة ...إلخ .

كل هذه الأمور وغيرها دفعت بالبنوك للتعديل من خططها الإستراتيجية وتحفيزها نحو تقليص التكاليف من أجل البقاء ، الاستمرار والنمو . فلا يستطيع أي بنك من البنوك دعم بقاءه في البيئة التنافسية لفترة طويلة دون نموه وتطوره ، فالبنك الذي لا يخصص موارده بشكل كفو يعزز من إنتاجيته ، يهتلك ويزول ما لم يواكب تطور منافسيه الفاعلين ، وبالتالي فرفع أداء البنك أصبح مهمة أساسية ليس فقط من أجل بقائه بل كذلك لتطوره ونموه .

إن متابعة أداء المؤسسات الاقتصادية عموما والبنوك بشكل خاص ، يعتبر أحد أهم المواضيع التي تشغل بال المسيرين وكل من له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالبنك ، بإعتبار أن الأداء يعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاطه .

على ضوء ما تقدم يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال مؤشراتها المالية والنقدية؟
الأسئلة الفرعية

- ما هي النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك؟
- من الاحسن في استقطاب الودائع وتقديم القروض ، البنوك العمومية ام البنوك الخاصة؟
- ما هو وضع البنوك التجارية العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة فيما يتعلق بأدائها المالي؟

منهج البحث

على ضوء أهداف وأهمية هذا البحث وكذا أسئلته وفرضياته إعتدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجوانب النظرية فيما يتعلق مفهوم الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية والمؤسسة المصرفية ، وتحليل المعطيات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها.

2. الأداء المالي ومؤشرات تقييمه

1.2 مفهوم الأداء

إن شيوع إستخدام مصطلح الأداء في الأدب التسييري وكثرة إستعماله في العديد من البحوث التي تتناول المؤسسة ، لم يؤدي إلى توحيد وجهات النظر المختلفة حول مدلوله ، فقد يعبر في بعض الأحيان على مدى بلوغ الأهداف المبتغاة أو مدى الإقتصاد في إستخدام الموارد ، وأحيانا أخرى عن مدى إنجاز المهام.

فالأداء من الناحية اللغوية هو ترجمة للكلمة الإنجليزية Performance والتي تعني وضعية الحصان في السباق ، أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه . (Khemakem، صفحة 310) ويقابله في اللغة الفرنسية إعطاء الأبعاد الكاملة لشيء ما .

أما من الناحية التسييرية فيعني إنجاز العمل المنسوب ، أو القيام بمهمة وتنفيذها على الوجه المطلوب.

ويعرف الأداء من خلال عدة معايير أهمها: وضعية المؤسسة بالنسبة للمنافسة ، القدرة على الإبداع ، عدد الزبائن الذين إبتعدوا عن التعامل مع المؤسسة ونسبة العقود المبرمة .

كما قد يعرف بأنه دالة للمؤشرات و الخصائص المنظمية ، إضافة إلى خيارات قادة المنظمة ، وهو إنعكاس للطريقة التي تم بها إستخدام المؤسسة لمواردها البشرية و المادية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها . (الدوري، 2000، صفحة 221) بالرغم من هذا الكم الهائل الذي تتخده كلمة الأداء من معاني ، إلا أنه يمكن إرجاعه إلى أحد المعاني الابتدائية التالية :

- الأداء هو نتيجة النجاح، بمعنى أن قياس الأداء هو تقدير للنتائج المحصلة.
- الأداء هو عبارة عن النجاح و دالة لتمثيله، و تغير هذه الدالة مرتبط بتغير المؤسسة و العاملين فيها.
- الأداء هو فعل action يعبر عن مجموعة من المراحل و العمليات processus و ليس النتيجة التي تظهر في وقت من الزمن .

في هذا الإطار عندما نتكلم عن الأداء فإننا نقصد جملة من الأبعاد المتداخلة و التي تتضمن كيفية الإنجاز، و الطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة، و مدى تطابق ما تم إنجازه مع المعايير و المقاييس المحددة المتعلقة بالكمية و النوعية و التوقيت، هذا من الجانب المادي، أما من الجانب المعنوي فذلك يعني مدى حماس العامل و رغبته في إنجاز المهام الملقاة على عاتقه.

من هذا المنظور فإن مفهوم الأداء يتوقف على عنصرين رئيسين هما: القدرة على الإنجاز والرغبة في العمل. فالأولى تركز على محصلة المعرفة و المهارة التي إكتسبها العامل، أما الثانية فهي تعبير عن الدوافع الفردية للعامل للقيام بإنجاز العمل المطلوب منه، و هي تعكس مجموع آرائه و إتجاهاته الفكرية نحوى العمل.

ومن الناحية الاقتصادية، يربط الباحثون الأداء بمدى بلوغ المؤسسة لأهدافها أحيانا وأحيانا أخرى بمدى الاقتصاد في إستخدام مواردها المتميزة بالندرة النسبية. و بعبارة أخرى يستخدم للتعبير عن مستويات الكفاءة و الفعالية التي تحققها المؤسسة . (، نوفمبر 2001)

2.2 مؤشرات قياس الأداء

عادة ما يرتبط تعريف الأداء بمفهومين أساسيين هما : القياس و الهدف . فالقياس هو البحث عن المعلومة ، في حين أن الهدف هو نتيجة لكون كل قياس يكون بالنسبة لهذا الهدف . ويعرف مؤشر الأداء بأنه نتيجة لعدد صغير من المعلومات التي تتميز بكونها خاصة و ذات مدلول بالنسبة للأهداف الإستراتيجية للمؤسسة ، و يتم تحديثها بصفة منتظمة . كما يعرف كذلك بأنه " عبارة عن معلومة كمية تقيس فعالية و كفاءة كل أو جزءا من عملية أو نظام (حقيقي و بسيط) بالنسبة للمعيار أو مخطط أو هدف محدد ، مقبول في إطار استراتيجية المؤسسة " (Ecosip، 1990، صفحة 276) .

ووفقا لما سبق تتميز مؤشرات قياس الأداء بالخصائص التالية :

- سهولة الفهم ، القياس و التمثيل حتى يتسنى لكل من بالمؤسسة من فهمها و إستعمالها بسهولة .
- تغطيتها لكل العمليات و النشاطات و ذلك في إطار التوجه نحو الاستراتيجية الشاملة للمؤسسة .
- الإعتماد على عدد محدد من المؤشرات و إلا أصبحت صعوبة الإستعمال كوسائل مساعدة على إتخاذ القرارات.
- يجب أن تتميز مؤشرات الأداء بسرعة الاعداد و التعميم بغرض تحسين الوضعية العامة للمؤسسة.

- يجب تعديل أو تغيير مؤشرات الأداء كلما تم بلوغ الهدف الأعظم .

1.2.2 مؤشرات الأداء المالية

إن المؤشر الأفضل للأداء هو ذلك المؤشر الذي يستطيع أن يقارن بين أهداف الأفراد وأهداف المؤسسة من جهة، ومن جهة ثانية يسمح بعملية المقارنة . ويوجد عدد كبير من مؤشرات الأداء منها ما يستند إلى المعلومة المالية الداخلية التي يوفرها قسم المحاسبة (وهي المؤشرات التقليدية) ، ومنها ما يركز على المعلومة المالية الخارجية (مثل أسعار الأسهم) ، ومنها ما يستند إلى المعلومة غير المالية الداخلية (كأجال التصنيع) والخارجية (كرضا الزبائن) .

تعد المؤشرات المالية من أقدم وأكثر الأدوات إستعمالا في التحليل المالي وتقييم أداء المؤسسات ، ويوجد عدد هائل من هذه المؤشرات أهمها : معدل هامش الربح ، معدل العائد على الاستثمار ، والقيمة المضافة الاقتصادية .

أ- معدل العائد على الاستثمار : يمثل المؤشر الأكثر إنتشارا لأنه يدمج الأموال المستثمرة في مؤشر الأداء و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{الأموال المستثمرة}}$$

إن هذا المعدل عبارة عن تقييم محاسبي للنتيجة و الأموال المستثمرة كما أنه يعكس المردودية لرقم الأعمال و الأموال المستثمرة .

ب- القيمة المضافة الاقتصادية : تعد من أشهر المؤشرات المستعملة في إتخاذ القرارات المتعلقة بالتسيير وكذلك في متابعة و تقييم الأداء و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{القيمة المضافة} = \frac{\text{الأصول الصافية}}{\text{معدل العائد لهذه الأصول} - \text{تكلفة رأس المال}}$$

أو بالعلاقة التالية

$$\text{القيمة المضافة الاقتصادية} = \text{نتيجة الإستغلال بعد الضريبة} - [\text{التكلفة المتوسطة المرجحة رأس المال} \times \text{إجمالي الأصول} - \text{الديون المتداولة}]$$

تتعرض طرق تقييم رأس المال لمناقشات تجعل من حساب القيمة المضافة الصافية ليس بالمسألة الهينة .

ج- معدل هامش الربح : كذلك يعتبر هذا الأخير من المؤشرات المالية الأكثر إنتشارا و إستعمالا . و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل هامش الربح} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$$

وجهت لهذه المؤشرات إنتقادات كبيرة أهمها :

- تتعلق نتائج هذه المؤشرات بالماضي، فغالبا ما تعلن عن نتائج قديمة وترجمها بتراجع الأداء المالي.

- قد تبين وجود تحسن غير أنها لا تعني شيئا ملموسا ولا توضح الطريق الواجب إتباعه.

- تتعلق المؤشرات المالية بالمدى القصير وتشجع على الاستثمار في المشاريع المباشرة ، وتعرقل الاستثمار في المشاريع التي تخلق القيمة في المدى الطويل خاصة الأصول المعنوية والفكرية التي تغدي النمو المستقبلي .

ونتيجة لتفادي هذه النقائص ولواجهة تزايد عدم اليقين الذي يميز المحيط تم تطوير هذه المؤشرات بأخرى قادرة على التوقع و التفسير وتتجه نحو العمل .

2.2.2. مؤشرات الأداء غير المالية

جاءت الأخيرة نتيجة لعجز المؤشرات المالية عن تفسيرها وتقييمها . كما أن العلاقات الجديدة بين المؤسسة و مختلف الأطراف المتعاملة معها جعلت من المؤشرات المالية غير صالحة لتقييم الأداء ، فالمؤسسة الحديثة هي شبكة معقدة من العقود مع مختلف الأطراف الآخذة ، و الذين قد يكونون داخلين أو خارجين لهم المصلحة في أداء المؤسسة و قد يؤثران عليها . (Atkinson، 1997). و بما أن الأداء هو المحدد لدرجة رضا الأطراف الآخذة في المؤسسة ، فإن قياسه يكون على ضوء إحتياجات هذه الأطراف و هذا يعني تحديد : جميع النتائج الممكنة لكل شريك ، و تطلعات مختلف الأطراف ، و التوازن بالنسبة لكل طرف لتعظيم حوافزه . و يصبح المؤشر هنا عبارة عن إشارة مهمته تقديم معلومات عن أحد الأبعاد التالية في المؤسسة : النتائج ، الموارد ، العمليات ، الجودة ، الكفاءة .

يظهر المؤشر غير المالي بوجهين : داخلي يتجه نحو العمليات الأساسية كإرضاء الزبائن ، و الجودة. و آخر خارجي يرتبط بالمحيط و تطورات الطلب و المنافسة .

نلاحظ أن التقييم ركز في القرن الخامس عشر و التاسع عشر على جانب واحد و هو الجانب المالي مستعينا في ذلك بالدورات المحاسبية ، ثم تحول في بداية القرن العشرين إلى الجوانب العملية و الإستراتيجية ليضم في نهايته جميع الجوانب من خلال بطاقة الأداء المتوازن .

3. تقييم أداء النظام المصرفي الجزائري من خلال المؤشرات النقدية 2002-2020

تلعب البنوك هيكلا رياديا في تسريع وتبسيط المبادلات بين مختلف الأعوان الاقتصاديين من خلال ممارسة وظيفتها الأساسية المتمثلة في قبول الودائع المختلفة من المودعين و تقديم القروض المتنوعة إلى المقترضين، الأمر الذي يستدعي دراستهما للإستدلال على نشاط البنوك الجزائرية.

ضم النظام المصرفي الجزائري حتى نهاية 2020، 28 بنكا ومؤسسة مالية يقع مركزها الأصلي في الجزائر العاصمة. و تقسم هذه البنوك و المؤسسات على النحو التالي: (الجزائر، 2020، صفحة 100)

- 6 بنوك عمومية؛
- 14 بنك خاصا برؤوس أموال أجنبية و مصرف واحد 1 برؤوس أموال مختلطة؛
- مؤسستين ماليتين عموميتين؛
- 5 شركات للاعتماد الإيجاري منها إثنان خاصتان؛
- تعاضديه للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية التي أخذت- في نهاية 2009- صفة مؤسسة مالية .

مع نهاية ديسمبر 2020 شهدت المنظومة المصرفية 1578 وكالة و فرع للبنوك و المؤسسات المالية العمومية و 394 وكالة للمؤسسات المالية الخاصة و 96 وكالة للمؤسسات المالية. كما وصل مجموع شبابيك وكالات المصارف و المؤسسات المالية إلى 1674.

1.3 نشاط النظام المصرفي الجزائري في سوق الودائع (هيكل الودائع المصرفية)

- الودائع البنكية حسب مدة الإستحقاق و حسب طبيعة الملكية

شهدت الساحة البنكية الجزائرية إنشاء العديد من البنوك الخاصة، الأمر الذي خلق جوا من المنافسة بين هذه الأخيرة والبنوك العمومية على جذب أكبر قدر من الودائع من خلال تقديم خدمات جديدة ومتنوعة. لهذا تم تسليط الضوء على ما حققه هذا القطاع مقارنة بنظيره العام وإستخلاص ما هو القطاع الأكثر تحكما في الودائع المصرفية.

ويظهر هيكل الودائع المصرفية في البنوك الجزائرية حسب طبيعة الملكية في الجدول التالي.

الجدول رقم 1: هيكل الودائع حسب طبيعة ملكية البنك 2002- 2020 الوحدة : مليون دينار جزائري

ودائع لأجل		ودائع تحت الطلب		
بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	
17.2	1312.9	557.5	548.1	2002
67.4	1656.5	701.3	648.7	2003
67.9	1509.5	1080.2	1019.8	2004
57.6	1575.3	116.1	1108.3	2005
65.3	1584.5	152.9	1597.5	2006
89.5	1671.5	191.1	2369.7	2007
120.7	1870.3	241.8	2705.1	2008
149.9	2079.0	261.0	2241.9	2009
190.8	2333.5	301.2	2569.5	2010
235.2	2552.3	400.0	3095.8	2011
280.0	3053.6	533.1	2823.3	2012
311.3	3380.0	595.3	292.2	2013
290.1	3800.2	722.7	3705.5	2014
367.6	4075.8	594.0	3297.7	2015
398.6	4010.8	671.7	3060	2016
475.5	4233.0	733.5	3765.5	2017
494.3	4738.3	825.8	4054.7	2018
545.5	4986.0	356.8	3456.3	2019
607.3	5149.3	888.7	3270.4	2020

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه مايلي:

- السيطرة المطلقة للبنوك العمومية على سوق الودائع المصرفية نظرا للثقة التي تتميز بها لدى المودعين، إلا أن سنتي 2002 و2003 عرفتا إنتعاش النشاط البنوك الخاصة فيما يتعلق بالموارد حيث شهدت نسبتها وهذا راجع لظهور بنكي الخليفة والبنك الصناعي والتجاري. لكن سرعان ما إنخفضت هذه النسبة 2004 بسبب هذين تصفية البنكين الخاصيين، لتعرف بعد ذلك إستقرارا طيلة السنوات التالية.
- شهدت السنوات الأخيرة إرتفاع الودائع المجمعة لدى القطاع والقطاع الخاص في إجمالي الودائع . والجدول التالي يبين حصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة من الودائع المصرفية.

الوحدة : نسبة مئوية

الجدول رقم 2: حصة كل بنك من الودائع المصرفية 2002-2020

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حصة البنوك العمومية	87.5	94.4	93.5	93.5	92.9	93.1	51.7	42.3	45.4
حصة البنوك الخاصة	12.5	5.6	6.5	6.7	7.1	6.9	48.3	57.7	54.6
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حصة البنوك العمومية	47.3	42.4	41.6	44.9	41.0	36.9	40.1	39.7	39.3
حصة البنوك الخاصة	52.7	57.6	58.4	55.1	59.0	69.1	59.9	60.3	60.7
السنوات	2020								
حصة البنوك العمومية	33.9								
حصة البنوك الخاصة	66.1								

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر من الموقع www.bank-of-algeria.dz.

2.3 هيكل القروض

تتوقف التنمية في أي بلد على متانة وسلامة نظامه البنكي وما يقدمه من قروض وتسهيلات سواء للأفراد أو المؤسسات. فمع انتقال الجزائر من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق، وسلسلة الإصلاحات التي مست نظامها المصرفي التي أثرت بصورة واضحة على حجم القروض الموزعة والتي أصبحت تخضع لدراسات معمقة قبل إتخاذ قرار المنح أم لا. الأمر الذي يدفعنا إلى دراسة القروض التي تقدمها البنوك الجزائرية من خلال تقسيمها إلى قسمين: حسب مدة الاستحقاق وحسب الملكية

- القروض المقدمة حسب مدة الاستحقاق

تقسم القروض بدورها حسب المدة إلى قروض قصيرة تحدد مدتها من 1 إلى 3 سنوات، وقروض متوسطة وطويلة الأجل من 3 سنوات فما فوق. وكغيرها من البنوك تقوم البنوك الجزائرية بتنوع محفظة قروضها البنكية على أساس تاريخ الإستحقاق.

ولمعرفة كيفية توزيع قروض الجهاز المصرفي الجزائري ندرج الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم 3: هيكل توزيع القروض المقدمة للاقتصاد الجزائري حسب أجل الإستحقاق 2002- 2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قروض قصيرة الاجل	627.5	773.5	828.3	923.3	915.6	1026.1	1189.1	1320.5	1311.0
قروض متوسطة وطويلة الاجل	638.8	605.9	706.0	855.9	922.4	1177.6	1424.7	1764.6	1955.7
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قروض قصيرة	1363.0	1361.7	1423.4	1608.7	1710.6	1914.2	2298.0	2687.1	3011.1

								الاجل	
7844.6	7287.0	6579.9	5993.6	5564.9	489.2	3731.1	29.24	2361.7	قروض متوسطة وطويلة الاجل
								2020	السنوات
								3208.0	قروض قصيرة الاجل
								7971.2	قروض متوسطة وطويلة الاجل

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

تبين من الجدول السابق أن قيمة القروض قصيرة الأجل شهدت تطورا من سنة 2002 إلى 2005، حيث إرتفعت من 627.9 دج إلى 923.3 دج ، ثم سجلت انخفاضا طفيفا سنة 2006 لتعرف إنتعاشا من جديد وصل إلى 1026.100 دج نهاية 2007، لتبقى الارتفاعات متواصلة من 2008 إلى غاية 2013 لتصل في هذه سنة 2020 إلى 3208.0 دج. أما عن القروض المتوسطة وطويلة الأجل فقد عرفت تطورا ملحوظا من 2002 إلى 2020 – أي طوال فترة الدراسة- حيث شهدت تطورا ملحوظا من 638.8 دج عام 2002 ليصل عام 2020 إلى 7971.2.

- كما يؤكد هيكل قائم القروض الموزعة من طرف المصارف في نهاية 2020 الاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة والطويلة الأجل.

- هيكل القروض الممنوحة حسب طابع الملكية

يتم إدراج الجدول الموالي لتوضيح حصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة من القروض الممنوحة للاقتصاد.

جدول رقم 4: نسب توزيع القروض ما بين القطاع العام والقطاع الخاص 2002 – 2020 الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البنوك العمومية	85.7	92.7	92.9	92.6	90.7	88.5	87.5	87.9	86.8
البنوك الخاصة	14.3	7.3	7.1	7.4	9.3	11.5	12.5	12.1	13.2
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنوك العمومية	85.8	86.7	86.5	24.7	23.5	24.2	25.9	39.3	39.3
البنوك الخاصة	14.2	13.3	13.5	75.3	76.5	75.9	74.1	60.3	60.7
السنوات	2020								
البنوك العمومية	33.9								
البنوك الخاصة	66.1								

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

- تبين من خلال الجدول أعلاه انخفاض محسوس في حصة البنوك العمومية بعد ان كانت هي المسيطرة على سوق القروض الموزعة حيث انخفضت من 92% الى 33% عام 2020 فيما عرفت هذه النسبة تحسنا ملحوظا للبنوك الخاصة والتي ارتفعت بها النسبة من 7% الى اكثر من 60% خاصة ما بين 2014 الى 2020 . تخص القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة تمويل المؤسسات الخاصة والأسر، وهو قطاع يعرف إدخاره المالي

إرتفاعا محسوسا. لتعرف بعد ذلك تغيرا جذريا حيث أصبحت مساهمة البنوك الخاصة هو المسيطر على عمليات الاقراض ليصل سنة 2020 الى 66.7٪، مقابل 33.9٪ للبنوك العمومية.

4. مردودية البنوك الجزائرية

يستدل على متانة وسلامة النظام البنكي من خلال عدة مؤشرات مالية تدرج تحت ما يسمى بمردودية النظام البنكي، الأمر الذي يقودنا إلى دراسة مردودية البنوك الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة منها.

1.4 مردودية الأموال الخاصة ROE

عرفت مردودية الأموال الخاصة تحسنا ملحوظا خلال السنوات 2005 إلى 2020 مقارنة بالسنوات 2002 إلى 2004، والتي عرفت تطور غير متماثل وغير متجانس ما بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

ففي الفترة الأولى من 2002 إلى 2004 يلاحظ أن معدل العائد على الأموال الخاصة للبنوك العمومية قد عرف تدهورا مستمرا من 8.11% سنة 2002 إلى 3.93% سنة 2004، في حين تراوح هذا المعدل في البنوك الخاصة ما بين 21.59% و23.59% لنفس الفترة، ويرجع الضعف النسبي والركود المسجل في الرافعة المالية للبنوك الخاصة نتيجة إرتفاع الأموال الخاصة لهذه الأخيرة. إضافة إلى إنشاء بنوك جديدة هي في طور النمو، مع الأخذ بعين الاعتبار السياسة القائمة فيما بينها والمتمثلة في التركيز على تقديم خدمات خارج الوساطة خاصة " التجارة الخارجية ". وعلى العكس من ذلك فإن البنوك العمومية تميزت برافعة مالية مرتفعة تصل 17% سنة 2004 (إرتفاع طفيف).

أما عن الفترة الممتدة ما بين 2005-2020 فيلاحظ تحسن مردودية الأموال الخاصة سنة 2020 لتصل إلى حوالي 18% بعد وصولها لـ 27.41% عام 2009 وتراجعها سنة 2005 إلى 5.63%، بالمقابل فإن نفس المؤشر لدى البنوك الخاصة واصل إرتفاعه الملحوظ ليصل إلى 28.01% نهاية 2007 ليتراجع إلى 20.27% عام 2020. ويرجع السبب أساسا إلى زيادة في رأس مال البنوك الخاصة تبعا للتعديلات التي تم القيام بها على مستوى قانون النقد والقرض. والجدولين التاليين يوضحا ذلك.

الجدول رقم5: مؤشر مردودية الأموال الخاصة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2002

السنوات	البنوك العمومية		البنوك الخاصة	
	ROE	AM	ROE	AM
2002	8.11	16	21.59	14
2003	5.32	16	16.68	14
2004	3.38	17	23.48	14
2005	5.63	18	25.43	11
2006	17.41	23	23.40	9
2007	23.64	37	28.01	9
2008	25.01	25	25.6	8
2009	27.41	21	21.84	7
2010	22.70	18	16.79	5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

الجدول رقم6: مؤشر مردودية الأموال الخاصة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة 2015-2020

السنوات	البنوك العمومية		البنوك الخاصة	
	ROE	AM	ROE	AM
2015	17.71	14.59	21.09	20.6
2016	18.47	15.52	20.44	19.63
2017	19.76	14.56	18.68	17.91
2018	19.24	14.43	18.2	17.43
2019	17.81	13.37	18.90	18.17
2020	18.47	14.20	20.27	19.52

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

2.4 مردودية الأصول ROA

يرجع التحسن الملحوظ لمردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية إلى معدل مردودية الأصول المنتجة والتي تحسب من خلال معدل العائد على الأصول ROA. والجدول التالي يبرز ذلك.

الجدول رقم7: مردودية أصول البنوك الجزائرية 2002-2010

السنوات	البنوك العمومية			البنوك الخاصة		
	ROA	PM	AU	ROA	PM	AU
2002	0.51	2.97	17.29	1.58	3.54	44.63
2003	0.34	3.06	10.99	1.16	4.14	27.93
2004	0.19	2.58	7.46	1.72	4.33	39.74
2005	0.3	2.82	10.7	2.38	4.67	50.88
2006	0.75	2.97	25.11	2.49	5.97	43.71
2007	0.87	2.61	33.39	3.21	7.01	45.83
2008	0.99	2.41	40.07	3.27	7.73	42.31
2009	1.33	2.41	55.15	3.28	7.45	44.02
2010	1.25	2.3	54.45	3.49	7.19	48.48

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

الجدول رقم 8: مردودية أصول البنوك الجزائرية 2016-2020

السنوات	البنوك العمومية			البنوك الخاصة		
	ROA	PM	AU	ROA	PM	AU
2016	1.71	3.89	33.63	2.83	5.85	35.98
2017	1.92	3.24	45.19	2.58	5.97	31.26
2018	2.27	3.96	43.33	3.38	6.57	34.63
2019	1.21	3.39	27.24	3.15	6.85	32.77
2020	1.42	2.91	31.27	3.32	6.15	28.87

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

نستخلص من الجدولين أن:

- رغم التحسن الملحوظ في ROA للبنوك الجزائرية - ماعدا سنة 2004 والتي إخفض فيها إلى 0.19% - والتي بلغت أقصاها سنة 2018 بمعدل 2.27%. إلا أنها لا تحقق المستوى المطلوب، بحيث نجد البنوك الخاصة لم ينزل معدل العائد في الأصول لديها عن 1% طوال فترة الدراسة لتسجل أحسن نتيجة لها عام 2010 بمعدل 3.49%.
- يظهر PM للبنوك الخاصة زيادة ملحوظة من سنة لأخرى للفترة من 2002 إلى 2020 مقارنة بالبنوك العمومية، وهذا ما يعني أن البنوك الخاصة تتحمل تكاليف فائدة ومخصصات لخسائر القروض أقل. إذ عرفت أحسن نتيجة لها عام 2008 بمعدل 7.73% مقابل 2.41% للبنوك العمومية لنفس السنة.
- كما يلاحظ نفس التوجه في منفعة الأصول AU سواء لدى البنوك العمومية أو البنوك الخاصة، وهو ما يعكس الإستعمال الأفضل للأصول لدى البنوك العمومية والخاصة على حد سواء.

5 تحليل النتائج:

على الرغم من سياسات الإصلاح المصرفي التي تم القيام بها والتي سمحت ببعض الايجابيات نسبيا ، كالسماح بإنشاء بنوك خاصة جديدة منافسة ، إلا أنها بقيت متأخرة نوعا ما عن بنوك دول الجوار .
ومن خلال تحليلنا في هذه الدراسة لاحظنا ما يلي :

- تمركز التعاملات في البنوك العمومية بنسبة تفوق 90% في حين يبقى نشاط البنوك الخاصة محدودا.
 - يرتكز تمويل البنوك العمومية على المؤسسات العمومية مع وجود بعض الاستثمارات ذات النطاق المحدود على مستوى القطاع الخاص، في حين لا يتعدى تمويل البنوك الخاصة القروض الاستهلاكية خاصة ما تعلق منها بالقروض الشخصية والقروض الخاصة بشراء السيارات.
 - قلة عمليات الشراكة بين البنوك العمومية و البنوك الأجنبية مما يعني عدم بلوغ القطاع المصرفي الجزائري المستوى الذي يمكنه من أحداث منافسة مقبولة .
 - تتميز البنوك الخاصة بكفاءة عالية في استثمار أموال المالكين وبالتالي تحقق عائد أكبر من البنوك العمومية.
- والنتيجة الأساسية التي تمكنا الوصول إليها من خلال هذا البحث هو ضعف أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، وعدم قدرتها على مواكبة التحولات الكبرى التي يشهدها العالم بأسره . فالإصلاح القائم لا يمكنه أن يكون كافيا بشكل يسمح بتحقيق نظام مصرفي متطور يتعامل بالمقاييس الدولية.

6. خاتمة

مازال يشكل موضوع تقييم أداء المنظومة المصرفية إهتمام الدراسات الأكاديمية والمهنية في مجال الإدارة ، حيث تظهر أهميته في تفعيل وترشيد اتخاذ القرار خاصة عندما يتعلق الأمر بمنح القروض وتقديم الخدمات المالية المصرفية .
يعتبر تقييم الأداء المالي ذا أهمية لدى البنوك التجارية سواء العمومية او الخاصة ، كما يعتبر أداة جوهرية لمعرفة المستوى المالي من خلال تحديد نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف وتصحيحها، كما تعتبر اداة فعالة للرقابة البنك المركزي.

ولكون المنظومة المصرفية الجزائرية ليست بمنأى عما يحدث من تطورات مالية ومصرفية عالمية، أصبح من الضروري القيام بإدخال إصلاحات جديدة تجعل هذا النظام مؤهلا ويعتمد عليه في رفع النشاط والنمو الاقتصادي، الذي يكاد يكون استحالة نجاحه دون توفير المقومات الأساسية السامحة بتحسين ورفع أداء المنظومة المصرفية.

6. قائمة المراجع:

.Bordas :Paris .*la dynamique du contrôle de gestion* .A. Khemakem

.Paris: Economica . *économique Gestion industrielle et mesure* .(1990) .Ecosip

les nouveaux indicateurs de la .(1997) .J.Weter et R.Welles Batir Atkinson

.780-778 ، ، *expansion Management L* .performance globale

بنك الجزائر . (2020) .تقرير سنوي . الجزائر .

عبد المليك مزهودة . (نوفمبر 2001) . لأداء بين الكفاءة و الفعالية .مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد حيضر ، بسكرة ، العدد الأول .

فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري . (2000) .مدخل كمي و استراتيجي معاصر ادارة البنوك الطبعة 1 . عمان الاردن: دار

وائل للنشر .